الحكومة تحض اتحاد الفلاحين على تشجيع المزارعين للتحول للري الحديث

خطة سنوية للصندوق الوطني للري

مدير الصندوق لـ«الوطن»: التغيير في آلية الإقراض لن يؤثر في الفلاح.. تحمل التكلفة ٦٠ بالمئة من الزراعي و٤٠ بالمئة من الصندوق

هناء غانم

أقرت اللجنة العليا للتحول إلى الري الحديث، خلال اجتماعها أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء، الخطة السنوية لصندوق المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث والخطة الإنتاجية للصندوق لعام ٢٠٢٤، والمقدرة بـ٢٤٠٠ هكتار في عدد من المحافظات، إضافة إلى ٧٠٠ هكتار في منطقة سهول حلب الجنوبية.

وأشار المهندس عرنوس إلى أهمية مشروع التحول للري الحديث والإجراءات الحكومية الداعمة له وضرورة رفع وتيرة العمل ونسب الإنجاز فيه لتحقيق نتائج تلبي الطموح، خصوصاً في ظل ظروف الجفاف والتغير المناخي، مؤكداً اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالانتقال الطوعي إلى الري الحديث وخاصة على شبكات الري الحكومي، وبذل جهود مضاعفة لإنجاز خطة التحول إلى الري الحديث وإدخال المزيد من المساحات المروية، بهدف الاستثمار الأفضل للمصادر المائية والحد من استنزافها.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أهمية المشاركة الأساسية والفعالة لاتحاد الفلاحين في تشجيع وتحفيز الفلاحين على التحول للري الحديث بهدف زيادة المساحات الزراعية المروية وزيادة الإنتاجية، مع استمرار تقديم كل الدعم الممكن للقطاع الزراعي، داعياً الفلاحين للمبادرة والاستفادة من الإجراءات المبسطة والدعم المالي المقدم لتركيب شبكات الري الحديث.

وكلفت اللجنة وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والموارد المائية والاتحاد العام الفلاحين القيام بزيارة ميدانية لموقع سهول حلب الجنوبية للاطلاع على معوقات التحول للري الحديث في المشروع وإيجاد الحلول اللازمة للمعالجة بهدف إدخال هذه المساحة ضمن خطة التحول للري الحديث لعام ٢٠٢٤ واتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

ووافقت اللجنة على الآلية المقترحة لإدارة تمويل الصندوق لمشاريع التحول إلى الري الحديث، بحيث يتحمل الصندوق ما نسبته ٤٠ بالمئة من قيمة شبكة التحول للري الحديث الممنوحة قرضاً ونسبة ٥٠ بالمئة من قيمة الشبكة الممنوحة نقداً.

وأقفت اللجنة على صرف إيرادات الصندوق من دفع الأقساط المترتبة على الفلاحين المستفيدين من قروض الري الحديث ومن المبالغ المدورة من عام ٢٠٢٢ لمنح شبكات الري الحديث وفق الآلية الجديدة، واستمرار العمل بقرار منح قروض شبكات ري حديث للفلاحين المتضررة شبكاتهم جراء الإرهاب، تقسيطاً بفائدة ١٠ بالمئة (٣ بالمئة يدفعها المستفيد، ٧ بالمئة من برنامج دعم أسعار الفائدة)، ومنح المستفيدين لهذه الحالات نقداً بنسبة دعم ٢٠ بالمئة.

وتمت الموافقة أيضاً على اعتماد وثيقة الري إضافة إلى بيان القيد العقاري (وثيقة إثبات ملكية) للحصول على قرض ري حديث. كما تم تأكيد إصلاح عدد من الجرارات المخصصة لعمليات التسوية الزراعية والعمل على استيراد جرارات مخصصة لهذه الغاية، والبحث في السبل الممكنة لزيادة أعدادها لتمكين الجهات المعنية من تخديم أكبر مساحات ممكنة من التحول إلى الري الحديث.

يذكر أنه تم تعزيز اعتمادات صندوق الري الحديث للعام الحالي بـ(٣٠) مليار ليرة سورية في الموازنة العامة للدولة بحيث أصبحت ميزانية الصندوق ٥٠ مليار ليرة سنوياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير صندوق الري الحديث هاني حمادة أن آلية عمله منذ تأسيسه عام ٢٠٠٥ بأنه كان المصرف الزراعي يمول الفلاحين من الموازنة المالية المخصصة للصندوق وكان يحول كامل قيمة شبكات الري الحديث من أموال الصندوق حيث كانت تحدد نسبة الدعم بـ٥٠ بالمئة من قيمة الشبكة ويسدد المستفيد نسبة ٥٠ بالمئة المتبقية كقرض من دون فائدة يتم تسديدها على خمس دفعات (دفعة كل سنة) بعد سنتين راحة.

أما نقداً فكانت تحدد آلية تمويل شبكات الري الحديث المسددة نقداً من صندوق المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث في حال رغبة الفلاحين بذلك أو لعدم تمكنهم من تأمين الضمانات والكفالات المصرفية اللازمة للحصول على القرض.

حيث يقوم المستفيد بإيداع ٤٠ بالمئة من قيمة الشبكة الإجمالية بعد صدور قرار المنح ويقوم الصندوق بتحويل نسبة ٦٠ بالمئة من القيمة الإجمالية للشبكة.

أما اليوم فأصبح الصندوق يمول فقط لنسبة الدعم سواء ٤٠ أو ٥٠ بالمئة وفي حال كان هناك قرض المصرف الزراعي هو من يتحمل ٦٠ بالمئة ويقوم مباشرة بتحصيل الأقساط بعد استلام الفلاح شبكات الري من دون إعطاء سنتين راحة و٤٠ بالمئة يتحملها صندوق الري الحديث وفي حال كان نقداً يتحمل الصندوق ٥٠ بالمئة والفلاح يقوم بإيداع ٥٠ بالمئة في المصرف ويتحول كامل قيمتها للشركة، لافتاً إلى أن هذا التغير في الآلية لم يغير شيء على الفلاح وأن التغير فقط في آلية الإقراض بدلاً من أن يتحمل الصندوق ١٠٠ بالمئة أصبح المصرف الزراعي يتحمل ٦٠ بالمئة والصندوق ٤٠ بالمئة.

إضافة لذلك تم اتخاذ قرار أن الشبكات التي تضررت نتيجة الأعمال الإرهابية كانت الآلية إعطاء الفلاحين قرض دعم ٢٠ بالمئة اليوم تم الاتفاق على إعطاء النسبة نفسها إما عن طريق القرض وإما نقداً تبسيطاً للإجراءات.

وبخصوص وثيقة إثبات الملكية أو بيان القيد العقاري أوضح أن معظم الأراضي في الجمهورية العربية السورية لم يصحح الفلاحون أوصاف عقاراتهم علماً أن لديهم رخصاً نظامية.

وبناء عليه أكد رئيس الحكومة أن بيان القيد العقاري هو إثبات الملكية فقط بغض النظر عن تصحيح الأوصاف وخاصة أن بيان القيد كان السبب في العديد من الإشكاليات للفلاح كما تم الاتفاق على تفويض وزير الزراعة بتعديل الخطة الإنتاجية لكل المحافظات وتأمين كامل الاعتمادات اللازمة للصندوق.

وأشار مدير الصندوق إلى أن تعديل آلية العمل لشبكات الري بدفع القسط ٤٠ أو ٥٠ بالمئة سوف يساهم في زيادة المساحات المخصصة وبناء عليه تم الاتفاق والتأكيد على وزارة المالية بإعطاء الصندوق كامل احتياجاته، لافتاً إلى أن العام القادم سيكون هناك انطلاقة كبيرة لمشروع الري الحديث.

«السورية للاتصالات» وسعت شبكة النقل الرقمي الداخلية خلال ٢٠٢٣ لاستيعاب زيادة عدد بوابات الإنترنت

مدير الشركة لـ«الوطن»: نفذنا عقود توريد وتركيب ٩٩ موقعاً بأنظمة الطاقة الشمسية لاستمرار تقديم الخدمات خلال انقطاع الكهرباء

رامز محفوظ

بين مدير عام الشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الشركة عملت خلال العام الماضي على توسيع شبكة النقل الرقمي الداخلية لاستيعاب زيادة عدد البوابات بما يلبي متطلبات مشغلي الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت كما عملت الشركة على تطوير منظومة معاملات الخدمات الإلكترونية وتحسينها لما لها من فائدة في توفير الجهد والوقت على المواطنين.

وأضاف الحسن: إن الشركة قامت كذلك خلال العام الماضي بإعادة خدمات الاتصالات للمناطق المحررة منها مراكز اتصالات معرة النعمان والتح في إدلب وجسر الحج في حلب، إضافة إلى مراكز اتصالات بقرص وبويلية في دير الزور، ومراكز نوى وخربة غزالة بدرعا ومركز القصيبة بالقنيطرة والدناجي بريف دمشق.

وأشار مدير عام الشركة السورية للاتصالات إلى أن الشركة بدأت خلال العام ٢٠٢٣ بتنفيذ عقد توريد وتركيب ٩٩ موقعاً بأنظمة طاقة شمسية لوحدات النفاذ الضوئية الخارجية وذلك بهدف ضمان استمرارية تقديم خدمات الاتصالات والإنترنت خلال فترة انقطاع التيار الكهربائي، لافتاً إلى أن هذه المواقع المزودة بأنظمة الطاقة الشمسية موزعة على محافظات ريف دمشق والقنيطرة ودرعا والسويداء وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وحلب.

وفقاً لوزارة الاتصالات والتقانة فإن الشركة السورية للاتصالات استكملت خلال العام الماضي المرحلة الثانية من مشروع توسيع البوابة الدولية من ٦٤٠ غيغا إلى ٨٠٠ غيغا، وتمكّنت من تخصيص أكثر من ٦٣ بالمئة من خطوطها الهاتفية المنفذة خلال العام ببوابات الإنترنت، حيث بلغ عدد الخطوط الهاتفية المنفذة ١٧١٢٢٤ خطاً هاتفياً بمختلف المحافظات، كما استثمرت الشركة ١٠٨،٤٧٦ بوابة إنترنت بمختلف المراكز الهاتفية.

على حين وصل عدد مشتركي خدمة مشاهدة القنوات التلفزيونية عبر الإنترنت IPTV إلى ١٠٨٠٢ مشترك، وبلغ عدد المشتركين بخدمات الإنترنت عبر الألياف الضوئية (فايبر نت) من المشتركين المنزليين والفعاليات الاقتصادية ١،٨٥٩ مشتركاً.

٦٩ بالمئة نسبة إنجاز الموازنة الجارية لهيئة التخطيط الإقليمي و٨٢ بالمئة للاستثمارية خلال ٢٠٢٣

وزير الإسكان: ضرورة متابعة رصد السكن العشوائي

حداد لـ«الوطن»: تم إنجاز خريطة الأضرار المكانية للمناطق المتضررة من الزلزال على المستوى الإقليمي

الوطن

استعرض وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف خلال اجتماعه أمس مع هيئة التخطيط الإقليمي ما أنجزته الهيئة لعام ٢٠٢٣ وخطة عام ٢٠٢٤، مؤكداً ضرورة وضع رؤية زمنية محددة للبرامج والأولويات حسب أهميتها والانتهاء من دراسة إقليمي الجنوبي والغاب خلال هذا العام.

وشدد عبد اللطيف على متابعة رصد السكن العشوائي باستمرار لما له من أهمية وانعكاس على خطط التنمية المستدامة.

ونوه الوزير بعمل الهيئة ونسب التنفيذ المتقدمة لمعظم البرامج والدراسات الموضوعة في خططهم، مؤكداً دعم مديري دعم القرار بالمحافظات وإجراء اجتماعات دورية معهم لأهميتهم ودورهم بتزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات اللازمة للعمل.

وأشار الوزير إلى أهمية الالتزام بالبرامج الزمنية لكل مشاريع الهيئة والمتابعة مع الجهات صاحبة العلاقة بمناقشة المخرجات التي توصلت لها الهيئة في أي دراسة.

بدورها قدمت رئيس هيئة التخطيط الإقليمي الدكتورة ريما حداد عرضاً عن نسب إنجاز للموازنة الجارية حيث بلغت ٦٩ بالمئة ونسبة الإنجاز للموازنة الاستثمارية ٨٢ بالمئة لعام ٢٠٢٣.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مديرية الهيئة أنه يتم العمل في عام ٢٠٢٤ على تطوير الهيكل التنظيمي بالتوافق مع مشروع الإصلاح الإداري وتمكين الكوادر للاستمرار ببرامج التدريب والتأهيل، إضافة لذلك يتم العمل على إنجاز دراسات الخطط الإقليمية والخرائط الغرضية... كما تم إقرار نظام الحوافز وإنجاز مشروع الطاقة المتجددة وتشغيلها وتطوير البنية التحتية من خلال تحديث التجهيزات وإنجاز الربط الشبكي الداخلي واستكمال تطوير الربط الخارجي.

ولفتت إلى أنه تم إنجاز خريطة الأضرار المكانية للمناطق المتضررة من الزلزال على المستوى الإقليمي إضافة لمتابعة خطط الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي إذ تم إنجاز الخطة الإقليمية للإقليم الساحلي وخرائط غرضية، بالإضافة لخريطة الثروات المعدنية ضمن إنجاز الخريطة الصناعية وخريطة التعليم العالي، والتي تعتبر غير متوازنة، لافتة إلى وجود سبع محافظات تفتقد لجامعات كذلك هناك افتقاد في الجامعات القائمة لبعض الاختصاصات كما أن أعداد الطلاب تفوق القدرة الاستيعابية في جامعات دمشق وتشرين مع العجز في الكادر الإداري.

مضيفة: لذلك يتم العمل على تحديث خريطة السكن العشوائي في العديد من المحافظات حيث يتم العمل على تفريغها وفق القوالب المعدة وربطها مكانياً مع معالجة جميع الإشكاليات والصعوبات والتحديات التي تواجهها لإنجاز كل البيانات بأسرع وقت.

تحسن واردات الغاز يفسده الطقس

توقعات بعودة معمل الأسمدة للتوقف حتى خريف العام الجاري

ميلع لـ«الوطن»: معظم أجزاء شبكة الكهرباء عادت لما كانت عليه قبل أعمال التدمير والتخريب

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن إصلاح خط الغاز (مخرج معمل ايبلا) الذي تسبب في انخفاض توريدات الغاز لتوليد الكهرباء وأن حجم التوريدات اليومية من مادة الغاز يصل لحدود ٦ ملايين متر مكعب، على حين حافظ تواتر واردات مادة الفيول على حاله خلال الفترة الماضية عند حدود ٥ آلاف طن يومياً.

كما بيّن أنه رغم توقف معمل الأسمدة في حمص عن العمل مع منتصف الشهر الماضي (كانون الأول) وتحويل مخصصاته لإنتاج وتوليد الكهرباء إلا أنه (معمل الأسمدة) عاد بعد ٤ أيام للعمل لاستجرار الغاز الذي تم تحويله للكهرباء على أن يتوقف عن العمل مع ١٥ الشهر الجاري (كانون الثاني) حتى خريف العام الجاري وبناء على هذا التوقف ستحصل الكهرباء على مخصصات المعمل التي تصل لحدود ١،٢ مليون متر مكعب يومياً.

وأضاف المصدر: وهو ما يسمح بزيادة كميات التوليد ما بين ٣٠٠- ٣٥٠ ميغاواط سيتم العمل على إدخالها للشبكة وهو ما يحقق زيادة في توليد الطاقة الكهربائية تزيد على ١٥ بالمئة من إجمالي كميات الطاقة المنتجة خلال الأيام الأخيرة والتي تقترب من ٢ ألف ميغاواط

وتوضح وزارة الكهرباء حول أثر هذه الكميات على الشبكة أنها حكماً ستدعم حالة التغذية على الشبكة لكن عامل ارتفاع الطلب على الكهرباء وخاصة مع حالة الطقس البارد وزيادة الاستجرارات تسهم أيضاً من جانب اخر بتحديد أثر تحسن واقع الكهرباء على الشبكة وساعات وبرامج التقنين المنفذة حالياً.

من جانبها مؤسسة توليد الكهرباء بينت أنها تمكنت حتى الآن من إدخال نحو ٢٥٠ ميغاواط عبر استثمار كميات الغاز الجديدة التي تم توريدها خلال اليومين الأخيرين وأنه يتم العمل على استثمار كل الكميات الواردة من الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية ضمن كفاءة محطات التوليد العاملة على الغاز.

وفي الشق الفني وشركات التوزيع نفذت وزارة الكهرباء عدداً من عقود شراء واستجرار المحولات لدعم وتوقية وعمل شبكات نقل وتوزيع الكهرباء وآخرها عقد بقيمة ١٧ مليار ليرة لتأمين ١٥٢ محولة (مركز تحويل) من استطاعة ٤٠٠ ك/ف حيث حصلت الوزارة على موافقة اللجنة الاقتصادية على تنفيذ واستجرار هذه العقود إضافة لتأمين مراكز التحويل قطع الغيار والصيانة التي تحتاجها هذه المراكز.

> ١٥٢ مركز تحويل بقيمة ١٧ مليار ليرة استجرتها الوزارة لدعم شبكات توزيع الكهرباء

كما بيّن مدير عام نقل وتوزيع الكهرباء هيثم ميلع لـ«الوطن» أنه مع العقود الأخيرة ومن خلال (تأمين مراكز التحويل والكابلات والأسراس وغيرها..) تكون وزارة الكهرباء استطاعت إعادة جزء مهم من عمل منظومة الكهرباء لما كان عليه قبل التدمير والتخريب والسرقة التي تعرضت له أجزاء واسعة من شبكات ومكونات منظومة الكهرباء وخاصة في مجالات نقل وتوزيع الكهرباء والمكونات الداعمة لهذه المهام.

وكانت وزارة الكهرباء قد أوضحت أنها تمكنت بعد أعمال التأهيل والصيانة التي نفذت خلال الفترة الماضية في مختلف محطات توليد الكهرباء من رفع استطاعة هذه المحطات بقدرة تتجاوز ٥٥٠٠ ميغاواط بحال توافرت حوامل الطاقة وهو ما يمثل نسبة جيدة من احتياجات البلد من الكهرباء لكن كل ذلك يعتمد على توافر حوامل الطاقة من مادتي الغاز والفيول.